النتائج السلبية لارتفاع معدل النمو السكاني الطبيعي في محافظة درعا خلال السنوات 1981 – 2010

الدكتورة إيمان الزايد*

الملخص

سلَّط هذا البحث الضوء على النتائج السلبية لارتفاع معدل النمو السكاني الطبيعي في محافظة درعا من خلال استخدام عدد من المقاييس والمؤشرات الديموغرافية التي تصف ملامح أسباب ارتفاع معدل النمو السكاني ونتائجه الناتجة عن ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات.

وكذلك سلَّط الضوء على نتائجه السلبية من عجز الموارد المائية عن تلبية حاجات السكان نتيجة زيادة الطلب عليها، وتراجع حصة الفرد من مساحة الأراضي الزراعية وخلل في توزع السكان، وتراجع في النشاطات الأولية والثانية، وهي تعدُّ حرفًا إنتاجية رئيسة في المحافظة، في حين هناك تضخم في الحرف الثالثة التي هي لا تعدو أن تكون قطاع وساطة وتقديم خدمات.

من ثمَّ تعدُّ هذه الدراسة بمنزلة عمل علمي يمكن أن يستأنس به عند وضع البرامج والخطط التنموية والاجتماعية على صعيد المحافظة.

* كلية السياحة – جامعة دمشق

مقدمة:

جاء الاهتمام المتزايد بدراسة نتائج ارتفاع معدل النمو السكاني في محافظة درعا نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني وحجم السكان من جهة، وعجز الموارد المائية عن تلبية حاجة السكان وتراجع مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إظهار النتائج السلبية لارتفاع معدل النمو السكاني ولا سيَّما عجز الموارد المائية عن تلبية حاجة السكان و تراجع مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة وتضخم النشاطات الثالثة (التجارة والخدمات)

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ارتفاع معدل النمو السكاني في المحافظة، إذ انعكس سلبًا على الأداء الاقتصادي والموارد المائية، ومن هنا تأتي ضرورة البحث في دراسة نتائج ارتفاع معدل النمو السكاني في المحافظة لإيجاد الحلول المناسبة .

أهداف البحث:

هدف البحث إلى:

1- دراسة تحليلية لواقع النمو السكاني الطبيعي لمحافظة درعا خلال السنوات 1981 – 2010.

2- دراسة التأثير السلبي لارتفاع معدل النمو السكاني في انخفاض حصة الفرد من المياه ومن الأراضي الزراعية.

3- دراسة تحليلية للقوة العاملة حسب المهارة.

4- معرفة أسباب الخلل في التوزع الجغرافي للسكان في المحافظة لوضع خطط تنموية مستقبلية.

مناهج البحث:

اعتمد الباحث على كل من المنهج الوصفي والتحليلي في تعرّف على واقع النمو السكاني المرتفع في المحافظة، والتوزع الجغرافي للسكان فيها، كما اعتمد على استخدام الأسلوب الإحصائي وعدد من المقاييس الكمية لقياس معدل النمو ومعدل التغير والكثافة

العامة والفيزيولوجية للسكان؛ بغية الاستئناس بها عند وضع خطط تنموية لسكان تلك المحافظة.

فرضيات البحث:

اعتمد على الفرضيات الآتية :

- ارتفاع معدل النمو السكاني نتيجة لارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات.
- حدوث أزمة مائية، وعجز الموارد المائية عن تلبية حاجات السكان، نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني والطلب عليها.
- انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني من جهة، والجفاف من جهة أخرى، وتطبيق نظام الإرث.
- ارتفاع نسبة حملة الشهادة الثانوية والجامعية ومن ثمَّ عزوف السكان عن العمل بالزراعة والاتجاه للعمل في الخدمات والتجارة.

الدراسات السابقة:

- دراسة للباحث محمد العلان بعنوان: محافظة درعا، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2005م ، تناول فيها الباحث دراسة أحجام المراكز العمرانية في محافظة درعا، وتأثير العوامل الطبيعية في توزيع السكان.
- دراسة للباحث قاسم الريداوي بعنوان: محافظة درعا، الطبيعة والسكان والسياحة دار الأنوار بدمشق، 2001م، تناول فيها الباحث محافظة درعا من النواحي الطبيعية والسكان والسياحة .
- دراسة للباحث أمجد بدر: التحليل الاقتصادي والاجتماعي لاستغلال الموارد الطبيعية في مناطق الاستقرار الثانية في محافظتي درعا والسويداء، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2000م، تناول فيها الباحث مناطق الاستقرار الثانية في محافظتي درعا والسويداء من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والموارد الطبيعية المستغلة فيهما .
- دراسة للباحثة نسرين السلامة بعنوان: واقع البنية التحتية الأساسية في محافظة درعا وآفاق تطويرها، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2012م، تناولت فيها الباحثة دراسة البنية التحتية الأساسية في محافظة درعا، وطرائق تخطيطها المستقبلي حتى عام 2025.

تناولت هذه الدراسات محافظة درعا من النواحي العمرانية والخدمية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، وهي مختلفة عما تناولته دراسة موضوع البحث المتعلقة بأهم النتائج السلبية لارتفاع معدل النمو السكاني الطبيعي في المحافظة .

مدخل إلى البحث:

تقع محافظة درعا في الجزء الجنوبي الغربي من سورية، يحدها من الشرق محافظة السويداء، ومن الشمال محافظة ريف دمشق، ومن الغرب محافظة القنيطرة، ومن الجنوب المملكة الأردنية الهاشمية. المصور (1 – 2).

تمتد بين دائرتي عرض 20˚ 32˚ و 20˚ 33˚ شمال خط الاستواء، وبين خطي الطول 35˚ 45˚ و 35˚ 36˚ شرق غرينتش.

تبلغ مساحة المحافظة 3730 كم^2 وتشكل (2 %) من مساحة سورية، يبلغ عدد سكانها (971000) نسمة لعام 2010 [1].

تقسم إداريًا إلى خمس مناطق، و(13) مدينة و(17) ناحية، و(20) بلدة، و(110) مزرعة، (119) قرية [2] والمناطق الإدارية هي:

- منطقة مركز درعا: ويتبع لها (59) مركزًا عمرانيًا موزعة على خمس نواحٍ إدارية (ناحية مركز منطقة درعا، وناحية خربة غزالة، وناحية الشجرة، وناحية المزيريب، وناحية داعل).
- منطقة الصنمين: ويتبع لها (84) مركزًا عمرانيًا موزعة على ثلاث نواحٍ إدارية (ناحية مركز منطقة الصنمين، وناحية غباغب، وناحية المسمية).
- منطقة إزرع: ويتبع لها (42) مركزًا عمرانيًا موزعة على ثلاث نواحٍ إدارية (ناحية مركز منطقة إزرع، وناحية الشيخ مسكين، وناحية الحراك).

1– رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لعام 2010، ص: 10.

2–رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011، دمشق، جدول (1/1)، ص: 32.

– منطقة بصرى الشام: ويتبع لها (18) مركزًا عمرانيًا موزعة على ثلاث نواحٍ إدارية (ناحية مركز منطقة بصرى الشام، وناحية المسيفرة، وناحية الجيزة).

– منطقة نوى: ويتبع لها (13) مركزًا عمرانيًا موزعة على ثلاث نواحٍ إدارية (ناحية مركز منطقة نوى، ناحية جاسم، ناحية تسيل).

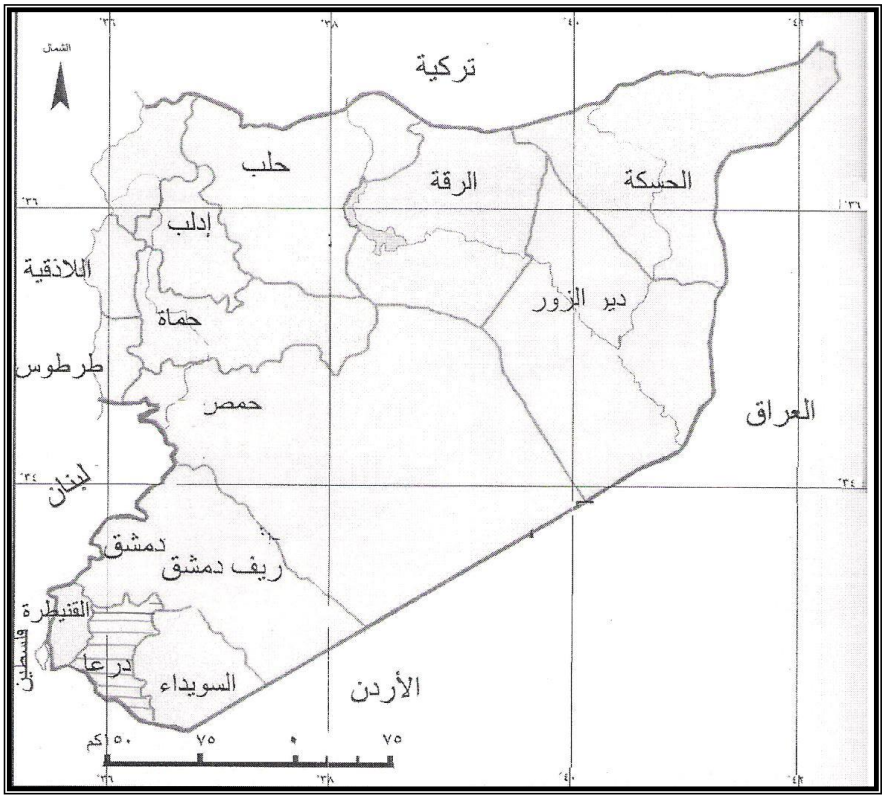

المصور (1) يبيّن موقع محافظة درعا من سورية

المصدر: عمل الباحث اعتمادًا على مؤسسة جيوبروجكتس – ش . م. م. أطلس الوطن العربي والعالم، طبعة جديدة، بيروت، 1996م.

أولًا: سمات النمو السكاني في محافظة درعا:

يعدُّ معدل النمو السكاني في محافظة درعا مرتفعًا مقارنة بمعدلات النمو في محافظات سورية مع أنَّه انخفض من (40.3 بالألف) خلال السنوات 1981–1994 إلى (33.5 بالألف) خلال السنوات 1994–2004 وإلى (30.4 بالألف)[3] خلال السنوات 2004– 2010، وبناء على ذلك سوف يتضاعف عدد سكان المحافظة خلال مدة 20–23 سنة على اعتبار أن معدل النمو السكاني للمحافظة (30) بالألف .

وإذا قارنا معدل النمو السكاني في درعا مع سورية نجد أن هذا المؤشر في سورية انخفض من (33) بالألف إلى (26.6) بالألف، وإلى (25.3) بالألف خلال المدد نفسها[4]، ومن ثمَّ نلحظ ارتفاع معدل النمو السكاني في درعا مقارنة بسورية مع أنَّه انخفض للمدة المذكورة نفسها. والجدول الآتي يبيّن معدل النمو السكاني في محافظات سورية خلال السنوات (1981 – 2010)

الجدول (1) يبيّن معدل النمو السكاني في المحافظات السورية خلال السنوات (2010 – 1981)

المحافظة	1994 – 1981		2004 – 1994		2010 –2004	
	المعدل(بالألف)	المرتبة	المعدل(بالألف)	المرتبة	المعدل(بالألف)	المرتبة
القنيطرة	48.8	1	31.7	5	27.4	5
ريف دمشق	45.9	2	32.8	4	21.2	9
دير الزور	43.6	3	35.1	2	36.9	1
درعا	40.3	4	33.5	3	30.4	4
حلب	36.1	5	31.2	6	24.7	7
الرقة	35.9	6	36.7	1	32.8	2
ادلب	34.8	7	33.5	3	30.8	3
الحسكة	33.1	8	22.3	8	25.7	6

3– استخدمت المعادلة الآتية:

$$r = \frac{\frac{p2 - p1}{T}}{\frac{p1 + P2}{2}} \times 1000$$

إذ p2: عدد السكان عام 2010 p2: عدد السكان عام 2004

T: عدد السنوات الفاصلة بين التعدادين r: معدل النمو

4– رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لعام 1981 – 1994 – 2004 – 2010.

حمص	31.6	9	23.1	9	21.1	10
حماة	31.1	10	23.5	7	23.3	8
اللاذقية	23.6	11	16.5	11	13.2	13
السويداء	23	12	15.6	12	12.8	14
طرطوس	21.9	13	17.9	10	13.8	12
دمشق	17.7	14	10.8	13	15.6	11
سورية	33	---	26.6	----	25.3	----

المصدر: حيدان، أحمد: الأهمية الجيوسياسية لسكان سورية، رسالة ماجستير، قسم الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، 2012، جدول (10)، ص: 127، نقلًا عن المكتب المركزي للإحصاء، دراسة الإسقاطات السكانية، 2005 – 2025، ص: 6، 76، 89.

يعود ارتفاع معدل النمو السكاني في محافظة درعا إلى:

- ارتفاع معدل الولادات إلى (34.6) بالألف مقارنة ب (24.7) بالألف بسورية، وانخفاض معدل الوفيات إلى (2.8) بالألف بالمحافظة، مقارنة بـ (3.8) بالألف في سورية لعام 2010 [5].
- فتوة السكان في المحافظة، إذ ارتفعت نسبة الشباب (15–64) سنة في درعا من (42.7 %) عام 1981 إلى (49.1 %) عام 1994، وإلى (53.6 %) عام 2004، ثم انخفضت إلى (51.5 %) عام 2010، في حين انخفضت نسبة الأطفال دون 15 سنة في درعا من (54%) إلى (48.1%)، وإلى (43.6%)، ثم ارتفعت إلى (45.2%)

للمدة الزمنية نفسها. مع أنها انخفضت فإنها ما تزال مرتفعة، أمَّا نسبة كبار السن (+65 سنة) في درعا فقد انخفضت من (3.1 %) إلى (3%)، وإلى (2.8 %)، ثم ارتفعت إلى (3.3%) للمدة الزمنية نفسها [6].

5– من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء وعلى المعادلة الآتية:

معدل المواليد الخام = (عدد الولادات ÷ عدد السكان) × 1000

معدل الوفيات الخام = (عدد الوفيات ÷ عدد السكان) × 1000

6– الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، سورية والمحافظات في أرقام المجموعة الإحصائية لعام 2011.

وبالمقارنة بسورية نجد أن نسبة الشباب ارتفعت من (48.3، 52.2، 56.8، 58.8)% للمدة نفسها، في حين انخفضت نسبة الأطفال من (48.4، 44.8، 39.6، 37.1%) للمدة الزمنية نفسها. في حين بلغت نسبة كبار السن (+65 سنة) (3.3، 3، 3.6، 4.1)% للمدة نفسها [7].

– ارتفاع معدل الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة (5.2) مولودًا في درعا مقارنة ب(3.5) مولود في سورية[8] فقد احتلت درعا المرتبة الرابعة بين المحافظات من حيث الارتفاع.

– ارتفاع معدل الخصوبة الزواجية إلى (7.3) مولودًا في درعا مقارنة ب (5.1) مولود في سورية[9].

– بلغ عدد الذكور لكل 100 أنثى (100.3) عام1981، وارتفع إلى (101.2) عام 2004[10]، وإلى (102.1) عام 2010. [11]

– بلغ مؤشر التجانس[12] لمعدلات النمو السكاني في سورية (41.9) %

وانخفض الانحراف في درعا عن المتوسط الوطني خلال السنوات 1981 – 2010 من (+7.3) خلال السنوات 1981 – 1994 إلى (+6.9) خلال السنوات 1994–2004 وإلى (+ 5.1) خلال السنوات 2004– 2010 [13]، وهذا يعني أن معدل النمو

7– دانون، سهام: جغرافية سورية العامة، منشورات جامعة دمشق، 2007– 2008، ص: 221.

8– من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء وعلى المعادلة الآتية:
معدل الخصوبة الكلي = مجموع معدلات الخصوبة الخاصة للمرأة الواحدة (أو لألف امرأة) مضروبًا في (5) (طول الفئة العمرية).
– أبو عيانة، فتحي: دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص: 157.

9– الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، سورية والمحافظات في أرقام المجموعة الإحصائية لعام 2011.
– معدل الخصوبة الزواجية هو متوسط عدد المواليد الأحياء المنجبين للمرأة الواحدة المتزوجة أو سبق لها الزواج خلال حياتها الإنجابية.

10– دانون، سهام: جغرافية سورية العامة، منشورات جامعة دمشق، 2007 – 2008، ص: 226.

11– من حساب الباحث اعتمادًا على المعادلة (عدد الذكور ÷ عدد الإناث) × 100
– حمدان، جمال: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، ج2،عالم الكتب، القاهرة، 1989، ص: 89–167.

12 – مؤشر التجانس هو شكل من مقياس الانحراف المعياري، ولكنه أكثر تبسيطًا، ويحسب هذا المؤشر بجمع ابتعادات (انحرافات) أرقام أحجام الوحدات الإدارية (المحافظات) عن المتوسط العام للحجم، ثم يقسم المجموع على عدد الوحدات الإدارية، ثم ينسب مئويًا إلى المتوسط الأخير، وكلما انخفضت القيمة الناتجة زادت درجة التجانس، وقلت الفروق في أحجام المحافظات، وكلما ارتفعت القيمة زادت درجة التباين والتنافر.

السكاني في محافظة درعا اتجه نحو عدم التجانس من جهة وارتفاعه من جهة أخرى مقارنة بمحافظات.

ومع أنَّ معدل النمو السكاني الطبيعي انخفض في محافظة درعا فإنها ما تزال من المحافظات العالية النمو السكاني في سورية، إذ تحتل إقليميًا المرتبة الرابعة بمعدل النمو السكاني بعد كل من محافظة دير الزور والرقة وادلب جدول (1)، وهذا يعني أن محافظة درعا تقع ضمن فئة النمو السكاني المتفجر الشديد جدًا الذي يشمل المحافظات التي يزيد معدل النمو السكاني فيها على (35) بالألف .

ثانيًا: نتائج ارتفاع معدل النمو السكاني في محافظة درعا:

1– ازدياد حجم السكان:

ارتفع حجم سكان محافظة درعا من (363000) نسمة، بنسبة (4%) من مجموع سكان سورية عام 1981 إلى (971000) نسمة بنسبة (4.6%) من مجموع سكان سورية عام 2010 [14] بمعدل تغير (267.2%) [15]خلال السنوات 1981–2010 ومن المتوقع أن يصل عدد سكان المحافظة إلى(1460000) عام 2025 [16]

بلغ أعلى معدل للتغير للمدة نفسها في محافظة القنيطرة (334.6%) وأدنى معدل للتغير في محافظة دمشق (178.1%) للمدة نفسها، في حين بلغ على مستوى سورية (230.6%)، ومن ثمَّ تقدمت محافظة درعا من المرتبة (11) إلى المرتبة (9) بحجم السكان على مستوى محافظات سورية، إذ تقدر نسبة مساحة محافظة درعا (2%) من إجمالي مساحة سورية، وبذلك تكون محافظة درعا من المحافظات التي تتفوق فيها

13– حيدان، أحمد: الأهمية الجيوسياسية لسكان سورية، مصدر سبق ذكره، ص: 72– 131.

14– رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان في سورية عامي 1981 – 2004، المجموعة الإحصائية لعام 2010، جدول (3/2).

15– معدل التغير = (عدد السكان عام 2010/ عدد السكان عام 1981) × 100.

16– استخدمت المعادلة $P2 = P1 + (r^{\prime} \times T)$

إذ: P2: عدد السكان سنة 2025 م. $r^{\prime}$: مقدار الزيادة في سنة واحدة .

P1: عدد السكان سنة 2010 م. T: فرق السنوات بين السنتين المفروضتين.

نسبة السكان على نسبة المساحة من إجمالي سكان ومساحة سورية بسبب ارتفاع نسبة المهاجرين الوافدين (6%) من مجموع السكان، وكان معظمهم من سكان القنيطرة والباقي من المحافظات الأخرى، وموقعها الحدودي مع الأردن[17]، ممَّا أدى إلى وجود فرص عمل في الزراعة و التجارة، ومن ثمَّ زيادة عدد السكان.

بلغ قيمة مؤشر التجانس في سورية لحجم سكان سورية (47.4%) عام 1981 وارتفع إلى (49.1%) عام 2010، وهي قيمة منخفضة بشكل عام، وهذا يدل على التقارب والتجانس في عدد سكان محافظات سورية، وعلى صعيد محافظة درعا بلغ الانحراف عن المتوسط الوطني (-283%) عام 198، وارتفع إلى (- 492%) عام2010 [18] أي إلى الضعف، وذلك بسبب عدم قدرة المحافظة على استيعاب العدد المتزايد لسكانها لصغر مساحتها وقلة فرص العمل فيها باستثناء فرص العمل في التجارة، ومن ثمَّ ازدياد الهجرة وخاصة إلى العاصمة وإلى دول الخليج[19].

وعلى صعيد مناطق المحافظة بلغت أعلى نسبة للسكان (40.3%) في منطقة مركز درعا من إجمالي سكان المحافظة، على مساحة (28.6%) من إجمالي مساحة المحافظة التي تعادل أكثر من ربع مساحة المحافظة؛ وذلك لأنها مركزها الإداري، وتوفر الخدمات وفرص العمل فيها.

بينما بلغت أدنى نسبة للسكان في منطقة بصرى الشام (10.4%) من إجمالي سكان المحافظة، في حين تقدر نسبة مساحتها (18.1%) من إجمالي مساحة المحافظة؛ وذلك بسبب قلة فرص العمل فيها ولا سيَّما بالزراعة، بسبب قلة الهطل، وبعد الآبار.

17- حيدان، أحمد: الأهمية الجيوسياسية لسكان سورية، مصدر سابق، ص: 72.

18-المصدر السابق، جدول (3)، ص: 68.

19- المصدر السابق، ص: 72.

الجدول (2) يبيّن مؤشرات سكانية لمحافظة درعا لعام 2010

المنطقة الإدارية	عدد السكان * *	%من إجمالي سكان لمحافظة	المساحة كم2 **	%من إجمالي مساحة المحافظة	الكثافة العامة ن / كم2
الصنمين	193439	19.9	1160	33.1	166.7
إزرع	151976	15.7	262	9	580
بصرى الشام	100979	10.4	601	18.1	168
نوى	133178	13.7	348	11.3	382.6
مركز درعا	391428	40.3	993	28.5	394.1
المحافظة	971000	100	3730	100	260.3

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2010، المجالس البلدية في محافظة درعا.

** السلامة، نسرين: واقع البنية التحتية الإنسانية في محافظة درعا وآفاق تطويرها، مصدر سابق، جدول (5)، ص: 41.

2– عجز الموارد المائية عن سدّ حاجة السكان:

يصل مستوى الهطل السنوي (270) ملم، في المحافظة، وهذه الكمية ترتفع في الغرب إلى (350ملم)، وتنخفض في الشرق إلى (100ملم)[20].

يعدُّ نهر اليرموك أطول أنهار المحافظة، وأهم روافده السيلية: وادي الهريرة، وادي الزيدي، وادي أبو الذهب، وادي العلان، وادي العرام، وادي الرقاد، وهناك أودية متفرقة في المحافظة مثل: وادي أبو الجاج، ووادي أبو الخنافس، وهناك شبكة من المسيلات الصغيرة كمسيل عين البصل، والبندك، والبرق، وأم المزابل، كما تضم (23) نبعًا، و(377) بئرًا[21] وتستخدم لتأمين مياه الشرب والري وسقاية المواشي. وهناك بحيرة مزيريب[21]** وزيزون. ومن ثمَّ تعد الينابيع السطحية والآبار أهم مصادر المياه في محافظة درعا، فقد بلغت غزارة المياه الإجمالية من الينابيع السطحية (90500) م^3/اليوم عام 2010، في حين بلغ تصريف الآبار (91000) م^3/اليوم، للعام نفسه، ونتيجة للجفاف وقلة الأمطار تراجعت غزارة مياه الآبار إلى (8165) م^3/اليوم، وبلغت كمية الإنتاج الصافي من المياه (60.5) مليون م^3، وبلغت كمية المياه المستهلكة (42) مليون م^3 لعام 2010[22].

20– المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2004، جدول (1/15)، ص: 53.

** بحيرة مزيريب: تقع جنوب المحافظة، مساحتها نحو (1كم2).

21– مديرية البيئة في محافظة درعا.

22– السلامة نسرين: واقع البنية التحتية الإنسانية في محافظة درعا وآفاق تطويرها، مصدر سابق، ص: 144.

بلغت حصة الفرد من المياه المستهلكة لسكان المحافظة (43)م^3/السنة عام 2010، ومن ثمَّ تكون قد وصلت إلى حد الندرة المائية البالغ (500)م^3/السنة في سورية[23]، وبهذا تكون المحافظة قد تحولت من محافظة ذات مياه وفيرة إلى محافظة تندر فيها المياه، وهي مهددة بأمنها المائي، ونشأ عنها عجز مائي يومي بلغ (78775.5) م^3/اليوم، ويختلف هذا الحجم من منطقة إلى أخرى، فقد بلغ أقصاه في منطقة مركز درعا (26695.4) م^3/اليوم بنسبة (33.9)% لارتفاع عدد السكان فيها وزيادة الطلب على الماء، ثم منطقة الصنمين (19866.2) م^3/اليوم بنسبة (25.2)%،

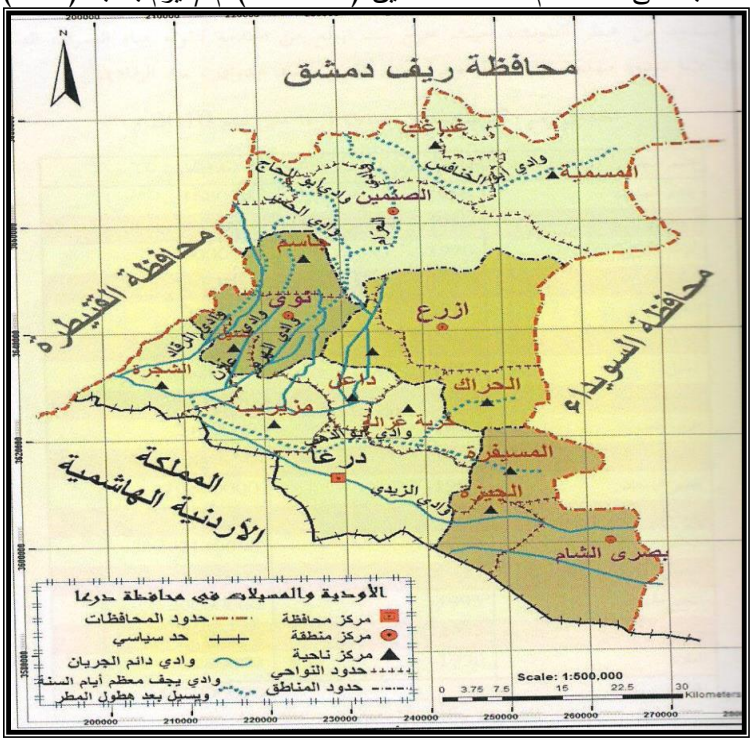

المصور (2) يبيّن الأودية والمسيلات في محافظة درعا

السلامة نسرين: واقع البنية التحتية الإنسانية في محافظة درعا وآفاق تطويرها، أطروحة دكتوراه، قسم الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق،2012، ص: 28.

23 – حيدان، أحمد: الأهمية الجيوسياسية لسكان سورية، مصدر سابق ، ص: 155.

نقلًا عن الإدارة المحلية، ومخبر GIS شعبة الجيومعلوماتية، قسم الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

ثم منطقة إزرع (15243.2) م^3/اليوم بنسبة (19.4) % ثم بصرى الشام (8987.1) م^3/اليوم بنسبة (11.4)% وأخيرًا منطقة نوى (7983.6) م^3/اليوم بنسبة (10.1)% من العجز المائي الكلي للمحافظة [24].

ويقدر أن يصل عدد سكان المحافظة إلى (1460000) نسمة عام 2025 مع ثبات كمية المياه أو تراجعها بسبب الجفاف من جهة وتناقص غزارة الآبار من جهة ثانية.

وبناء على ذلك سيتخفض حصة الفرد من المياه إلى (28.7) م^3/السنة عام 2025 وهذه الحصة لا تكفي حاجة السكان من المياه للشرب والاستخدامات المنزلية.

3– تراجع مساحة الأراضي الزراعية:

بلغت مساحة الأراضي الزراعية القابلة للاستثمار في المحافظة (223) ألف هكتار عام 1981، منها (157) ألف هكتار مزروعة فعلًا، إلى (230) ألف هكتار عام 2010، منها (126) ألف هكتار مزروعة فعلًا[25] في حين ارتفعت مساحة الأراضي المزروعة فعلًا في سورية من (4729) ألف هكتار، إلى (4794) ألف هكتار، للمدة نفسها[26]. وانخفضت حصة الفرد من الأراضي المزروعة من (0.26)، إلى (0.23) هكتارًا/الفرد للمدة نفسها، في حين انخفضت حصة الفرد من الأراضي المزروعة في المحافظة من (0.18)، إلى (0.12) هكتارًا/الفرد، وهذه النسبة قليلة جدًا، ممَّا يدلُّ على محدودية المورد الزراعي، ولا سيَّما أن استصلاح الأراضي غير المستثمرة مازال بطيئًا، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان المحافظة إلى (1460000) نسمة عام 2025.

ونتيجة لهذه الزيادة السكانية مع تراجع مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة نتيجة الجفاف وغزو العمران، وذلك لارتفاع المساحة المشغولة بالأبنية والمرافق من (74110)

24 – السلامة نسرين: واقع البنية التحتية الإنسانية في محافظة درعا وآفاق تطويرها، مصدر سابق، ص: 159.

25 – مديرية الزراعة في محافظة درعا.

26– المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2010، جدول (3/2)، د .ت عن ملف الكتروني، وزارعة الزراعة، 2010، جدول (3/7) د. ت.

هكتار إلى (74519) هكتار للمدة نفسها، سوف تنخفض حصة الفرد إلى (0.08) هكتارًا/الفرد مما يشكل خطرًا على كمية الإنتاج الزراعي.

بلغ عدد سكان الريف في المحافظة (513617) نسمة، عام 2010، بنسبة (52.4)% من إجمالي سكان المحافظة، ومن ثمَّ بلغت حصة الفرد الريفي من الأراضي الزراعية المستثمرة (0.4) هكتارًا/الفرد، أي أن حصة الفرد الريفي أعلى من حصة الفرد الريفي والمديني معًا، لارتفاع عدد سكان الريف في المحافظة ، وبلغت الكثافة الزراعية (2.2) ن/هكتار[27].

4- ارتفاع حجم قوة العمل مقابل عدم توافر فرص العمل:

أدى ارتفاع معدل النمو السكاني إلى زيادة حجم العرض من قوة العمل مقابل محدودية الطلب عليها، وعدم قدرة الفعاليات الاقتصادية فيها على توفير فرص العمل الكافية والمناسبة لاستيعابها، فقد بلغ حجم قوة العمل النظرية (15– 64) سنة (442030) نسمة، عام 2010 بنسبة (53.6)% من إجمالي السكان، ومن ثمَّ بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام (45.5)% [28] في حين بلغ حجم قوة العمل الفعلية (15 – 64) سنة (197013) نسمة[29] بنسبة (44.57)% من إجمالي قوة العمل النظرية و(23.88)% من إجمالي السكان، وهي نسبة منخفضة.

انخفضت نسبة الإعالة الفعلية الكلية[30] من (532.71)% عام 1981 إلى (365.32)% عام 2004، بسبب إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، فقد بلغ معدل

27 – من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء وعلى المعادلة الآتية:
الكثافة الزراعية = عدد السكان العاملين بالزراعة ÷ مساحة الأراضي المزروعة.
– الأنصاري، فاضل: جغرافية السكان، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1986، ص: 55 56.

28- من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء وعلى المعادلة الآتية:
معدل النشاط الاقتصادي الخام = النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي إلى جملة السكان في الأعمار جميعها.

29– رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2010، جدول (2/3).

30– من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء وعلى المعادلة الآتية:
معدل الإعالة الكلية = معدل إعالة الصغار+ معدل إعالة الكبار.
الأنصاري، فاضل: جغرافية السكان، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1986، ص: 433.

النشاط الاقتصادي للإناث في المحافظة (5.5%)، وبلغ معدل البطالة (3.9)% من حجم قوة العمل[31].

ومن خلال الجدول (3) نلحظ سيادة نسبة العمالة غير الماهرة، رغم انخفاضها، والتي تشكل أكثر من ثلثي قوة العمل (62.99) % من مجموع قوة العمل بسبب ارتفاع نسبة الأمية إلى (12.6) % من مجموع سكان المحافظة في سن التعليم، منهم (5.9)% ذكور، (19)% إناث، في حين بلغت نسبة الأمية في سورية (15.6)%، منهم (8.6)% ذكور، (22.6)% إناث[32] لعام 2000.

أما نسبة العمالة نصف الماهرة فقد ارتفعت خلال السنوات 1981 – 2010 إذ بلغت أكثر من ربع قوة العمل (26.1) % من مجموع قوة العمل عام 2010 بسبب ارتفاع نسبة حملة الشهادة الإعدادية (37)% والثانوية (45)% من مجموع السكان، ورغم ارتفاع نسبة العمالة الماهرة للمدة نفسها فقد كانت أقل.

الجدول (3) يبيّن تطور نسبة توزيع قوة العمل حسب درجة المهارة في محافظة درعا لعام 1981 – 2010

قوة العمل	1981	1994	2004	2010
العمالة غير الماهرة	80.16	60.5	62.99	56
العمالة نصف الماهرة	12.68	23.7	22.26	26.1
العمالة الماهرة	7.16	15.8	14.75	17.9
المجموع	100	100	100	100

المصدر: عام 1994 و2010: من حساب الباحث اعتمادًا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، سورية والمحافظات في أرقام، جدول التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية رقم 2/5، إذ عددنا العمالة غير الماهرة من حملة الشهادة الابتدائية، العمالة نصف الماهرة من حملة الشهادة الإعدادية والثانوية، العمالة الماهرة من حملة الشهادة الجامعية والمعاهد عام 1981 – 2004: المصدر: حيدان، أحمد: الأهمية الجيوسياسية لسكان سورية، مصدر سابق، ملحق، جدول (24)، ص: 342.

نسبة للعمالة بشكل عام وبلغت (17.9)% من مجموع قوة العمل عام 2010 بسبب انخفاض نسبة حملة الشهادة الجامعية (12)% من مجموع السكان، وحملة الدراسات العليا (1)% من مجموع السكان (كلما ارتفعت نسبة العمالة الماهرة والخبيرة،

31– معدل البطالة = (عدد المتعطلين ÷ مجموع السكان داخل قوة العمل) × 100

32– المكتب المركزي للإحصاء، مؤشرات المسح الصحي الأسري، جدول (9/4 ، 10/4)

دل ذلك على فعالية قوة عملها، والعكس صحيح)، ومن جهة ثانية يظهر الجدول (4) تراجع نسبة العاملين في النشاطات الأولية قليلًا بسبب استخدام الآلات في الزراعة، وتراجع مساحة الأراضي الزراعية، ممَّا أدى إلى اتجاه العمال الزراعيين للعمل في مجال الخدمات والوظائف الحكومية، كذلك تراجعت نسبة العاملين في النشاطات الثانية بسبب قلة المنشآت الصناعية التي تحتاج إلى أيدٍ عاملة.

ونلحظ ارتفاع نسبة العاملين في النشاطات الثالثة رغم انخفاضه نتيجة لضغوط السكان؛ لأنه المجال الوحيد القادر على استيعاب قوة العمل الداخلة إلى سوق العمل من جهة، وتفضيل معظم السكان العمل في التجارة والنقل لسهولتها بسبب موقع درعا الحدودي مع الأردن الذي يسمح بالتجارة المشروعة وغير المشروعة. وهذا ما نلحظه بوضوح في منطقة مركز درعا، ممَّا يدلُّ على تحول السكان من الإنتاج إلى الاستهلاك، والذي يعد تحايلًا على مشكلة البطالة، ولا يستطيع حل مشكلة العمالة، والإنتاج.

الجدول (4) يبيّن نسبة توزيع العاملين في النشاطات الاقتصادية في محافظة درعا % لعام 1981 – 2010

العاملون في النشاطات الاقتصادية	1981	1994	2004	2010
النشاطات الأولية	16.3	15.1	14.5	13.3
النشاطات الثانية	7.4	6.9	6.4	10.2
النشاطات الثالثة	72.4	70.2	69.4	66.7
متعطلون لم يسبق لهم العمل	3.97	7.8	9.7	9.8
المجموع	100	100	100	100

المصدر: حيدان، أحمد: الأهمية الجيوسياسية لسكان سورية، مصدر سابق، 1981– 2004، ملحق، جدول (25)، ص: 343.

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، سورية والمحافظات في أرقام، 1994– 2010، جدول (4/)2.

5– الخلل في التوزع السكاني:

أ – حسب المناطق الإدارية:

يتوزع سكان محافظة درعا البالغ عددهم (970000) نسمة عام 2010 على مساحة (3730) كم^2، ويتباين توزيعهم من منطقة إلى أخرى، وتتميز بعض المناطق بتركز سكاني شديد، وبعضها الآخر بقلة سكانه، والجدول (2) يبيّن التوزيع النسبي

للسكان في محافظة درعا حسب المناطق الذي يظهر أن منطقة مركز درعا تضم أعلى نسبة من السكان (40.3)% من إجمالي سكان المحافظة، في حين أنها تشكل (28.5)% من إجمالي مساحة المحافظة، وتأتي منطقة الصنمين بالمرتبة الثانية، إذ يشكل سكانها نصف سكان منطقة مركز المحافظة (19.9)% من إجمالي سكان المحافظة، وذلك لأنه تتبع لها قرى مسيحية مثل بصير وخبب، حيث معدل النمو السكاني عند السكان المسيحيين أقل من معدل النمو السكاني عند المسلمين، فالديانة الإسلامية تحض على الزواج والتناسل، كما تبيح تعدد الزوجات، ومع أن الديانات الأخرى تدعو لكثرة النسل ولكن الإسلام أكثر تشجيعًا، في حين نلحظ في الديانة المسيحية دعوة إلى الرهبانية والتبتل[33]. في حين تشكل منطقة الصنمين (33.1) % من إجمالي مساحة المحافظة، أي على مساحة أكبر من مساحة منطقة مركز المحافظة، في حين يتوزّع سكان باقي المناطق توزعًا متساويًا تقريبًا.

ب – حسب الكثافة:

ارتفعت الكثافة العامة[34] في محافظة درعا من (97) ن/كم^2 عام 1981 إلى (161) ن/كم^2 عام 1994 وإلى (225) ن/كم^2 عام 2004 وإلى (267) ن/كم^2 عام 2010، في حين ارتفعت في سورية من (49، 74، 97 ، 113) ن/كم^2 للأعوام نفسها على الترتيب. ويعود ارتفاع الكثافة الكبير في درعا مقارنة بسورية بسبب صغر مساحة المحافظة، ويتوقع أن تصل الكثافة العامة في درعا إلى (391.4) ن/كم^2 عام 2025، في حين بلغت الكثافة الفيزيولوجية[35] في درعا (421.3) ن/كم^2 مقارنة ب(475.2) ن/كم^2 في سورية.

---

33 – خير، صفوح: غوطة دمشق، وزارة الثقافة، دمشق، 1965، ص: 273. يدلُّ على ذلك رسالة بولس الرسول الأول إلى أهل كورنثوس وخاصة حين يقول للآباء (من زوج ابنته فحسنًا يفعل، ومن لا يزوج يفعل أحسن)، عن الإصحاح السابع الآيات 1، 7، 8، 10، 25، 32، 35،40.

34 – من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء وعلى المعادلة الآتية:

الكثافة العامة = عدد السكان المحافظة ÷ مساحة المحافظة

35– من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ارتفع معدل الكثافة بنسبة (231.9)% بين عامي 1981–2004، بنسبة (118.6)% بين عامي 1981– 2010 في الوقت الذي تضاعف فيه السكان بمعدل (233)% بين عامي 1981 – 2004 وبمعدل (114.6)% بين عامي1981– 2010، فقد بلغت قرينة الارتباط[36] بينهما (+0.44)، وهي قرينة

متوسطة لكنها تدلُّ على ارتباط طردي؛ وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين تزايد السكان والكثافة، حيث تتزايد الكثافة كلما ازداد عدد السكان بسبب ثبات المساحة، وقد احتلت المرتبة الخامسة بالكثافة السكانية من محافظات سورية عام 1981، وتقدمت إلى المرتبة الرابعة عام 2010.

ومن ثمَّ تعدّ محافظة (دمشق، واللاذقية، وطرطوس، ودرعا، وحلب)، من المحافظات ذات الكثافة المرتفعة، إذ بلغت الكثافة في كل منها على الترتيب (14441، 431، 413، 267، 256) ن/كم^2، ويعود ارتفاع الكثافة في المحافظة إلى تركز عدد سكاني كبير على مساحة صغيرة، وكذلك بسبب هجرة معظم سكان محافظة القنيطرة إليها عام 1967 لقربها، كما أن موقعها الحدودي أدى إلى وجود فرص عمل في التجارة المشروعة وغير المشروعة (التهريب).

ومن خلال الجدول (2) نجد أن الكثافة العامة تختلف بين مناطق المحافظة إذ بلغت أقصاها في منطقة مركز درعا (394.1) ن/كم^2، ومنطقة نوى (382.6) ن/كم^2 لصغر مساحتها، في حين بلغت أدناها في منطقة الصنمين (166.7) ن/كم^2 لاتساع مساحتها مقارنة بباقي المناطق.

---

36 – من حساب الباحث اعتمادًا على المعادلة الآتية:

$$ر = \frac{\text{مج} (س - س/)(ع - ع/)}{\sqrt{\text{مج} (س - س/)^2 \times \frac{\text{مج} (ع - ع/)^2}{ن}} \times ن}$$

إذ ر : قرينة الارتباط ، وتراوح قيمته بين (+1 و – 1) ن:عدد المفردات

س، ع: ظاهرتان متغيرتان س /، ع/: الوسط الحسابي لكل منهما

6– عدم قدرة الأسرة على تأمين الحد الأدنى من متطلباتها:

بلغت نسبة السكان الفقراء وفق خط الفقر الأدنى للفقر (1586 ل. س) للفرد شهريًا (15.4%)، ومن ثمَّ يزيد نسبة الفقراء وفق هذا الخط بمقدار (4) نقطة مئوية على مثيلتها على مستوى سورية، في حين بلغت نسبة السكان الفقراء وفق خط الفقر الأعلى (2210 ل. س) للفرد شهريًا (32.9%) وتزيد نسبة الفقراء وفق هذا الخط بمقدار (2.8) نقطة مئوية على مثيلتها[37]، وكان الفقر أكثر انتشارًا في الريف عن مستواه بالحضر، حيث أكثر من نصف مجموع سكان المحافظة ينفقون (21%) من مجموع الإنفاق الأسري، وتعود ظاهرة الفقر إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، ومن ثمَّ حجم الأسرة ومعدل الإعالة، وإلى تباطؤ النمو الاقتصادي

ارتفعت نسبة الإنفاق على السلع الغذائية من (43.7%) إلى (47.2%) خلال السنوات 1981 – 2010، في حين انخفضت نسبة الإنفاق على السلع غير الغذائية من (56.3%) إلى (52.8%) للسنوات نفسها.

7– عدم قدرة البنية التحتية على تلبية متطلبات السكان:

- بلغت أطوال الطرق بجميع أنواعها (1500) كم، بنسبة (3%) عام 1981، وارتفعت قليلًا إلى (2065) كم، بنسبة (3%) من إجمالي الطرق السورية عام 2010، وهي نسبة منخفضة لا تستطيع استيعاب وسائط النقل، إذ ارتفع عدد وسائط النقل البري بمختلف أنواعها من (29188)، إلى (93561) مركبة، بنسبة (4%) من إجمالي وسائط النقل في سورية للسنوات نفسها[38].
- ارتفع إجمالي عدد الخطوط الهاتفية من (59281) إلى (173316) خط، بنسبة (4%) من إجمالي الخطوط الهاتفية في سورية للسنوات نفسها.
- بلغت نسبة استهلاك الكهرباء في درعا (3%) من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في سورية للسنوات نفسها؛ أي تحتل المرتبة (11) بنسبة استهلاك الكهرباء على مستوى محافظات سورية[39].

37 – الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء، هيئة تخطيط الدولة، دينامية السكان والصحة الإنجابية وتمكين المرأة والفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في محافظة درعا، 1994 – 2004، ص: 112.

38– المكتب المركزي للإحصاء، سورية والمحافظات في أرقام، جدول (6/4).

39– الشركة العامة للكهرباء في محافظة درعا.

- تأتي محافظة درعا بالمرتبة العاشرة من حيث نسبة المساكن المتصلة بشبكة صرف صحي عامة بالنسبة إلى سورية، فقد بلغ عدد شبكات الصرف الصحي في المحافظة (58) شبكة تشمل (26.8%) من مجموع المراكز العمرانية في المحافظة، ومن ثمَّ هناك (73.2%) من مجموع المراكز العمرانية في المحافظة لم يتم تُنَفَّذ شبكة صرف صحي فيها[40].

8- عدم قدرة الخدمات الصحية والتعليمية على تلبية متطلبات السكان:

أدى ارتفاع معدل النمو السكاني في درعا إلى إضافة إعداد متزايدة من السكان شكلت ضغوطًا على الخدمات الصحية المتاحة، كما أدى انخفاض الوفيات إلى زيادة الطلب على هذه الخدمة، فقد بلغ عدد المشافي الحكومية في المحافظة (10) مشافٍ، والخاصة (6) مشافٍ، والمراكز الصحية (87) مركزًا، وبلغ متوسط عدد السكان لكل سرير في المشافي والمصحات (884) شخصًا، مقارنة بـ (684) شخصًا بسورية وبلغ متوسط عدد السكان لكل مركز صحي (11000) شخص، مقارنة بـ (1441) شخصًا بسورية، وبلغ متوسط عدد السكان لكل طبيب صحة (1066) شخصًا مقارنة بـ (661) بسورية، وبلغ متوسط عدد السكان لكل طبيب أسنان (2103) شخصًا، مقارنة بـ (1290) شخصًا بسورية، وبلغ متوسط عدد السكان لكل صيدلي (1860) شخصًا، مقارنة بـ (1246) شخصًا بسورية.

بلغت نسبة وفيات الأمهات لكل مئة ألف ولادة (65.5) وفاة، وبلغت نسبة وفيات الأطفال الرضع (20.9) بالألف، ولا تزال أعلى من نظيرتها على مستوى سورية بمقدار (2%)، وبلغت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (27.7) بالألف، وبلغت نسبة انتشار الأمراض المزمنة (9.75%)[41].

- يعدُّ تسرب الطلاب من المدارس من أهم مظاهر ضعف الكفاءة التي يعاني منها النظام التعليمي بالمحافظة، فقد بلغت نسبة التسرب من التعليم الأساسي (6 – 14)

40- الشركة العامة للصرف الصحي في محافظة درعا.

41 - بيانات درعا: المكتب المركزي للإحصاء، سورية والمحافظات في أرقام، مسح صحة الأسرة، جدول رقم (1-10).

- بيانات سورية: وزارة الصحة والمكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2010.

سنة (6.2%)، وكانت أعلى عند الإناث منها عند الذكور، وتعود إلى عدم الرغبة في التعليم، والفقر، وحاجة الأسرة إلى عمل الأبناء.

نتائج البحث:

- احتلت محافظة درعا المرتبة الرابعة بمعدل النمو السكاني على مستوى محافظات سورية الذي بلغ (30.4) بالألف؛ بسبب ارتفاع معدل الولادات (34.6) بالألف، وانخفاض معدل الوفيات (2.8) بالألف.
- احتلت محافظة درعا المرتبة التاسعة بحجم السكان على مستوى محافظات سورية بنسبة (4.6)% من مجموع سكان سورية.
- عجز الموارد المائية عن تلبية حاجات السكان نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني وازدياد الطلب عليها، إذ بلغ حجم العجز المائي اليومي (78775.5) م3/ يوم.
- انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى (0.12) هكتارًا للفرد؛ ممَّا يشكل خطرًا على كمية الإنتاج الزراعي.
- تعاني المحافظة من تراجع في النشاطات الأولية والثانوية التي هي حرف إنتاجية، في حين تعاني من تضخم النشاطات الثالثة التي لا تعدو أن تكون قطاع وساطة وتقديم خدمات.
- الخلل في توزع السكان بين مناطق المحافظة، إذ تضم منطقة مركز درعا أعلى نسبة للسكان (40.3)% من مجموع سكان المحافظة، في حين تحتل منطقة بصرى الشام أدنى نسبة للسكان (10.4)% من مجموع سكان المحافظة.
- تعدُّ محافظة دمشق و اللاذقية وطرطوس ودرعا وحلب من المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة.
- عدم قدرة البنية التحتية (وسائط نقل، طرق، كهرباء، صرف صحي) على تلبية متطلبات السكان.

المقترحات:

- العمل على توزيع مراكز محو الأمية وتنشيط دورها في مختلف أنحاء المحافظة للعمل على انخفاض معدل الأمية في المحافظة.
- التنمية الزراعية؛ وذلك عن طريق إقامة منشآت صناعية تعتمد على المواد الأولية الزراعية لتوفير فرص عمل لسكان الريف.
- إيجاد مصادر جديدة للمياه، عن طريق معالجة مياه الصرف.
- عدم استخدام المياه العذبة في ري الأراضي الزراعية .
- تحفيز نمو المناطق الصغيرة الحجم عن طريق توزيع النشاطات الاقتصادية على مناطق المحافظة.
- العمل على تخفيض معدل النمو السكاني عن طريق التوعية السكانية لتخفيض عدد الولادات، لأن ارتفاع معدل النمو السكاني له آثارًا سلبية على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، فعلى صعيد التنمية الاجتماعية تزداد نسبة الإعالة وتشكل عبئًا على صعيد الأسرة، وعلى صعيد الدولة في تأمين الخدمات الصحية والتعليمية، التي تزداد باستمرار مع كل زيادة سكانية.

أمَّا على صعيد التنمية الاقتصادية فتزداد الفجوة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وتزداد معه نسبة المعالين في المجتمع إذ ترتفع نسبة المستهلكين غير المنتجين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية:

1 – الكتب:

– أبو عيانة، فتحي: دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
– الأنصاري، فاضل: جغرافية السكان، منشورات جامعة دمشق، دمشق،1986.
– حمدان، جمال: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، ج2،عالم الكتب، القاهرة، 1989.
– خير، صفوح: غوطة دمشق، وزارة الثقافة، دمشق، 1965.
– دانون، سهام: جغرافية سورية العامة، منشورات جامعة دمشق، 2007– 2008.

2 – الرسائل الجامعية:

– حيدان، أحمد: الأهمية الجيوسياسية لسكان سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2012.
– السلامة، نسرين: واقع البنية التحتية الإنسانية في محافظة درعا وآفاق تطويرها، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2012.

3– الأطالس:

– أطلس الوطن العربي والعالم، مؤسسة جيوبروجكتس – ش . م. م. طبعة جديدة، بيروت، 1996م.

4 – الدوائر الرسمية:

– الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء، هيئة تخطيط الدولة، دينامية السكان والصحة الإنجابية وتمكين المرأة والفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في محافظة درعا، 1994–2004.
– رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لعام 1981 – 1994 – 2004 – 2010.
– الشركة العامة للكهرباء في محافظة درعا.
– الشركة العامة للصرف الصحي في محافظة درعا.
– المكتب المركزي للإحصاء، سورية والمحافظات في أرقام .مسح صحة الأسرة.
– مديرية البيئة في محافظة درعا.
– مديرية الزراعة في محافظة درعا.
– وزارة الإدارة المحلية.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2014/9/11